الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/47/272
15 June 1992
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/SPANISH

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
البند ٣٩ من القائمة الأولية*

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

رسالة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

* A/47/50 .

160692 160692 160692 92-25412

البعثة الدائمة لكوبا
لدى الأمم المتحدة

نيويورك في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٢

صاحب السعادة

أتشرف بالكتابة إليكم فيما يتعلق ببند "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" لكي أحيل إليكم الوثيقتين التاليتين المرفقتين :

- رسالة موجهة من وفد لجنة الاتحادات الأوروبية إلى أعضاء كونغرس الولايات المتحدة مؤرخة في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠ و "مساعي" لنفس الوفد مرفقه بتلك الرسالة بشأن مشروع قرار سمي "تعديل ماك" كان من شأنه أن يحظر تماما على أفرع الشركات الأمريكية الموجودة في الخارج المتاجرة مع كوبا .

- رسالة موجهة من وفد لجنة الاتحادات الأوروبية إلى السيد جاك غارن ، عضو مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة ، مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، تتعلق بنفس الموضوع .

وأرجو سعادتكم التفضل بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثائق للجمعية العامة .

(توقيع) رينيه موخيكا كنتيلار
القائم بالأعمال بالنيابة

سعادة السيد بطرس بطرس غالي
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

وفد لجنة الاتحادات الأوروبية

٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠

نكتب إليكم بشأن مشروع القانون S.2444 الذي قدمه في مجلس الشيوخ السناتور ماك وآخرون والذي يعدل نظام التحكم في الأرصدة الكوبية .

وفي مشروع القانون المذكور وفي عبارات مماثلة في تعديل سميث لمشروع القانون H. R.4445 عناصر معينة تثير اعتراضات لدى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء كمسألة مبدأ وسياسة . كما يعتقد الاتحاد ودوله الأعضاء أن عدة جوانب من مشروعي القانونين المذكورين لا تستند إلى أي قاعدة في القانون الدولي .

وقد شرحت اعتراضات الاتحاد ودوله الأعضاء بقدر أكبر من التفصيل في ورقة "مساعي" قدمت إلى وزارة خارجية الولايات المتحدة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٠ . ونرفق طيه صورة من ورقة "المساعي" المذكورة ، للعلم .

ونحن نحثكم على عدم الموافقة على التشريع المذكور أعلاه لأنه من المؤكد أنه يفضي إلى نزاع تجاري كبير وجدل سياسي شديد بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي .

(توقيع)
بادريك ماكرنان
سفير إيرلندا

(توقيع)
أندرياس فان آغت
رئيس وفد لجنة الاتحادات الأوروبية

وفد لجنة الاتحادات الأوروبية

مساع

يهدي وفد لجنة الاتحادات الأوروبية وسفارة أيرلندا أطيب تحياتهما إلى وزارة الخارجية ويودان الإشارة إلى تعديل سميث المدرج في مشروع القانون HR 4445 ، المعنون "قانون الديمقراطيات الناشئة لسنة ١٩٩٠" ، وكذلك إلى تعبيرات مماثلة تضمنها مشروع القانون S 2444 الذي تقدم به السناتور ماك وآخرون في مجلس الشيوخ .

يشتمل التعديل ومشروع القانون على ثلاث نقاط تثير الاعتراض .

ستفضي اثنتان منها حتما إلى نشوء نزاع وجدل حول تطبيق قوانين الولايات المتحدة خارج الأراضي الأمريكية . ولقد أعرب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مرارا عن قلقهما إزاء ما يطلب من تدابير السياسة الخارجية الأمريكية تنفيذه خارج الأراضي الأمريكية . كما سيكون للتعديل وللقانون تأثير كبير على المصالح التجارية للاتحاد ويحتمل أن يوجدا متطلبات قانونية متضاربة بالنسبة إلى الشركات غير الأمريكية ، إلى درجة يمكن أن تخترق فيها القوانين الأمريكية في الوقت الذي تتقيد فيه تماما هذه الشركات بقوانين البلد الذي تعمل فيه .

أما فيما يتعلق بالحظر المقترح فرضه على إجراء صفقات تجارية معينة بين فروع الشركات الأمريكية العاملة خارج الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا ، فسينتج عن مشروعي القوانين إلغاء الفرع ٥٥٩-٥١٥ (البند ٣١) من مجموعة القوانين الفيدرالية ، التي تنص على منح تراخيص للسماح لما يسمى بالشركات التي تملكها الولايات المتحدة أو تسيطر عليها والموجودة في بلدان العالم الثالث بالتعامل التجاري مع كوبا . ويود الاتحاد الأوروبي الإشارة إلى "المساعي" التي قدمها إلى وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بشأن نفس هذا الفرع (التعديل ٣٣٣ للصيغة التي وضعها مجلس الشيوخ لمشروع قانون العلاقات الخارجية المتعلق بالتراخيص الذي يلغي الفرع ٥٥٩-٥١٥) ، لأن الاتحاد لا يزال يرى أنه ليس هناك في القانون الدولي أي قاعدة تستند إليها الولايات المتحدة في إدعائها الحق في منح تراخيص لكي تجري شركات محدودة موجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية معاملات تجارية غير أمريكية مع كوبا ، أيا كان مالكها أو المسيطر عليها .

وفيما يتعلق بما اقترح من قيام الولايات المتحدة بوضع اليد على السفن التي دخلت الموانئ الكوبية ثم الموانئ الأمريكية ومصادرتها وبيعها ، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر أن هذا الإجراء الذي يعد ، حتى في وقت الحرب ، خرقا للقانون الدولي الخاص بالنقل البحري المحايد ،

مرفوض رفضا باتا في وقت السلم . علاوة على ذلك ، يتضمن التعديل تدابير لمنع تقديم المساعدات إلى البلدان التي تستورد السكر من كوبا . ويعتبر الاتحاد الأوروبي أنه قد يترتب على هذا التدبير آثار ضارة بالعلاقات الدولية لعدد من بلدان العالم الثالث ومعكرة لها ، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وبعض الدول التي تقدم إليها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء معونات في إطار العملية C-24 .

لذلك يحث الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وزارة الخارجية الأمريكية على أن تعمل ما في وسعها للحيلولة دون اعتماد مشروع القانون HR 4445 بصيغته الحالية ومشروع القانون S 2444 .

واشنطن العاصمة
١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٠

وفد لجنة الاتحادات الأوروبية

٧ شباط/فبراير ١٩٩٢

الأونرابول جاك غارن
Room 505
Senate Dirksen Office Buliding
Washington, D.C. 20510 - 4401

السناتور العزيز

نكتب إليك بخصوص مشروعي القانونين S.320 و HR.3489 لإعادة إقرار قانون إدارة عمليات التصدير لسنة ١٩٧٩ .

إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لا يزال يعتريهما بالغ القلق بشأن حكم وارد في صيغتي مجلس النواب ومجلس الشيوخ لمشروع القانون ("تعديل ماك") الذي سيحظر على الشركات الفرعية الأمريكية الملكية الموجودة خارج الولايات المتحدة المتاجرة مع كوبا .

وكما أوضح في رسائل بعثتها سفارة هولندا ووفد لجنة الاتحادات الأوروبية إلى الكونغرس في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، فإن مد نطاق ولاية الولايات المتحدة خارج الولايات المتحدة أمر مرفوض من الناحيتين القانونية والسياسية من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء . وإننا نعتبر فعلا أن تعديل ماك هو إجراء يحتمل أن يسبب آثارا تضر بالعلاقات عبر الأطلسي بشكل عام وبالعلاقات التجارية الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشكل خاص . وسيكون هذا أكثر مدعاة للأسف في ضوء الجو الجديد لازدياد التعاون عبر الأطلسي .

إن قلقنا بشأن تعديل ماك شديد إلى درجة أن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد قررت إنفاذ بعض قوانينها المعيقة في حالة سن هذا التشريع . وسينجم عن هذا الأمر إخضاع الشركات الأمريكية لمتطلبات متضاربة ، وهذه حالة من الارتباك لن ينتج عنها إلا إلحاق الضرر بالتجارة . إن تدابير مثل التدبير المتمثل في تعديل ماك تثير أيضا مناقشة داخل الاتحاد حول ما إذا كان مستصوبا وجود قانون معيق على مستوى الاتحاد للدفاع عن مصالح الشركات المنشأة وفقا للقانون في أوروبا .

في ضوء الاعتبارات المذكورة أعلاه ، نحثكم على معارضة هذا الحكم حينما يعرض في المؤتمر المعني بإعادة إنفاذ قانون إدارة عمليات التصدير .

(توقيع)
أندرياس فان آغت
السفيـــر

(توقيع)
فرنسيسكو ت . كنوبفلي
السفير البرتغالي

- - - - -